

جنيف، 7 مارس 2025

## بيان صحفي

في إطار التعاون المستمر مع آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان وبمناسبة انعقاد الدورة الثامنة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (24 فيفري - 4 أبريل 2025)، قام وفد مكون من منظمات المجتمع المدني التونسي الوطنية والدولية بزيارة جنيف من 4 إلى 7 مارس 2025. وتم عقد اجتماعات عمل مع خبراء من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وممثلي الدول الأعضاء وممثلي المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

وقد سعى الوفد إلى الاجتماع بالبعثة الدائمة لتونس في جنيف، غير أنه لم يتلق رداً للأسف.

في 6 مارس 2025، استقبل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك، وفد المجتمع المدني التونسي في قصر ويلسون. وتركزت المباحثات مع المفوض السامي على الوضع المقلق لحقوق الإنسان في تونس وأهمية التعاون والحوار الموسع بين السلطات التونسية وآليات حماية حقوق الإنسان الأممية بما في ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بهدف تحسين وضع حقوق الإنسان في تونس، ولا سيما من خلال احترام حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، واستقلالية القضاء وضمانات المحاكمة العادلة، وإنهاء الإفلات من العقاب، والإفراج عن السجناء السياسيين وسجناء الرأي، واستعادة مسار العدالة الانتقالية، وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير هيئة الحقيقة والكرامة.

وقد اختتم الوفد زيارته بالمشاركة في نشاط جانبي عُقد في 6 مارس 2025 في قصر الأمم بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان حول "توظيف العدالة في تونس". وخلال هذا النشاط الجانبى، أتيحت الفرصة للحضور، المكون من عدد كبير من مندوبي الدول والهيئات الإعلامية والمنظمات غير الحكومية، للاستماع إلى المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، السيدة مارغريت ساترثويت، حول وضع العدالة في تونس، وتدخل السلطة التنفيذية في القضاء، والضغوطات التي تمارس على القضاة والمحامين وخاصة على جمعية القضاة التونسيين ورئيسها السيد أنس الحمادي. كما رحبت بالإفراج عن رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة، السيدة سهام بن سدرين، ودعت السلطات التونسية إلى احترام التزاماتها الدولية بشأن حقوق الإنسان واستقلال القضاء.